أعلن ان مجموعتين نيابيتين ستتشرفان اليوم بلقاء صاحب السمو

الغانم: على النواب تحري الدقة ولا يجوز النقل عن المقام السامي إلا بإذن

■ عندما أكلف شخصياً بنقل رسالة لصاحب السمو أقوم بكتابتها حتى تكون هناك دقة

مرزوق الغانم

■ كلفت أن أوجه هذه الرسالة لكافة الأعضاء بأن الأمر مخالف للقانون خاصة إذا كان النقل غير دقيق

■ ما نقله الأخ محمد هايف عن سمو الأمير غير دقيق وأتمنى عليه أن لا يكرر هذا الأمر

■ من بديهيات العمل البرلماني أنه لا يجوز لأحد أن ينقل أي أمر عن صاحب السمو دون إذن مسبق

دعا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أعضاء المجلس إلى تحري الدقة والامتناع عن نقل أمور تخص المقام السامي وصاحب السمو مؤكداً أن هذا الأمر لا يجوز ومخالف للقانون.

جاء ذلك في تصريح صحفي للغانم امس أعلن فيه أن مجموعتين نيابيتين ستتشرفان اليوم بلقاء حضرة صاحب السمو بناء على طلب من النواب أنفسهم مبينا انه سيكون موجودا في اللقاءين.

وقال الغانم "ضمن اللقاء البروتوكولي امس مع سمو الأمير كان هناك توجيه لي بأني أوصل للنواب رسالة بضرورة تحري الدقة والامتناع عن نقل أمور تخص المقام السامي وحضرة صاحب السمو".

وذكر "وأنا كرئيس للمجلس عندما أكلف بنقل رسالة أقوم بكتابتها كتابة وأعرضها على صاحب السمو حتى تكون هناك دقة اما كل واحد (يبقعد في ديوانية ويقول إن المقام السامي قال وإن في الجلسة هذه حصل كذا وكذا) فيها أمر لا يجوز ويسائلها بشكل مباشر والمعنيون أيضا ينقولها".

وقال " كلفت أن أوجه هذا الأمر لكافة النواب بأن هذا الأمر مخالف للقانون ولا يجوز هذا الأمر خاصة إذا كان النقل غير دقيق مثل ما حدث مع النائب محمد هايف فلا يجوز أن (نقعد في البر ونقول حصل من صاحب السمو كذا وكذا ونقل لي شخص إن سمو الأمير قال كذا وشخص آخر نقل له أن رئيس المجلس قال لا أطبق حكم المحكمة) ".

وأوضح الغانم " قلت وجهة نظري في اللقاء التلفزيوني والأخ الفاضل قال وجهة نظره والشعب هو من يحكم، ونحمد الله – سبحانه وتعالى – أن أصحاب المحن هم من تكلموا بأنفسهم وشكروا من سعى لهم بدون (شوشرة) أو إعلام ولم يشكروا من يحاول أن يزايد على حالاتهم".

وأوضح "ان هذا الأمر قد يكون مقبولا مع رئيس مجلس الأمة أو مع الحكومة لكن ليس مقبولا من اي نائب أن يتحدث أو ينقل عن أي لقاء مع صاحب السمو أو نقل غير مباشر بأن (فلان) قال لي ان صاحب السمو تكلم عن العفو أو كذا أو كذا.. فهذا مخالف للقانون".

وأشار إلى أن من بديهيات العمل البرلماني أنه لا يجوز لأحد أن ينقل أي أمر عن صاحب السمو دون إذن مسبق مكتوب من الديوان الأميري.

وبين " الكل حقيقة ملتزم بهذا الأمر وأتمنى من الأخ محمد هايف أن يلتزم بهذا الأمر وينتبه بأن هذه المادة قانونية (ومو قعدة بديوانية) تختلف مع رئيس المجلس له وجهة نظر ولك وجهة نظر، أو انت تنقل أمرًا أعتقد انه غير صحيح أو انا أنقل أمرًا نعتقد انه غير صحيح، هذا لا بأس فيه ومع رئيس الحكومة أيضا لا بأس فيه، لكن مع المقام السامي يجب أن نعرف أن القانون يجرم هذا الأمر".

وقال الغانم" وأتمنى ألا يتكرر هذا الشيء منك مرة أخرى لأني واثق بأنه بحسن نية وليس بسوء نية، لكني عندي توجيه بنقل هذا الأمر للجميع".

وحول اللقاءين النيابيين اليوم مع سمو أمير البلاد قال الغانم " بالتأكيد أي لقاء مع صاحب السمو لن يكون فيه إلا كل الخير والبركة

مؤكداً أن أمن البلد فوق أي اعتبار

الصالح : عدم رد وزير المالية على أسئلتي بخصوص «الجمارك» يدفع نحو المساءلة السياسية

خليل الصالح

قال النائب خليل الصالح إنه وجه عددًا من الأسئلة بشأن الإدارة العامة للجمارك إلى وزير المالية د.نايف الحجرف ملوحًا بتحويل هذه الأسئلة إلى مساءلة سياسية إذا استمر الوزير في سياسته الحالية بعدم الرد على الأسئلة النيابية.

وأوضح الصالح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن تلك الأسئلة متنوعة ومن بينها ما يتعلق بعدد من الموظفين الموجهة ضدهم تهم وما يزالون يمارسون عملهم في هذا الموقع الأمني المهم.

وبين أن مجموع الأسئلة النيابية الموجهة إلى الحجرف بخصوص الجمارك تتخطى 30 سؤالا ولم يتم الرد مطالبا الوزير بالتحرر مما اعتبره (ضغوطا ممارسة عليه) والتصريح بوجود أخطاء فيما يتعلق بإدارة الجمارك أو نفي وجودها.

وقال الصالح إن استمرار صمت الوزير يدفعنا لاتخاذ اجراءات دستورية باستجوابه إذا لم يرد على أسئلتنا التي وجهت منذ شهرين.

وأضاف «أمن البلد فوق أي اعتبار فالحديث هنا مرتبط بالمخدرات والممنوعات وصمتنا يعني مشاركتنا بهذا الأمر مجددا التأكيد على أن استمرار سكوت الوزير سيدفعه لاتخاذ موقف».

لاستيعاب الطلبة وتعليمهم وتدريبهم

فهاد يقترح ربط مستشفى الجهراء بكلية الطب

عبدالله فهاد

أعلن النائب عبد الله فهاد عن تقديمه اقتراحا برغبة لربط مستشفى الجهراء مع كلية الطب لاستيعاب طلبة الطب وتعليمهم وتدريبهم، على غرار المستشفيات الأخرى.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تمثل الرعاية السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد في إنشاء مستشفى الجهراء الجديد وافتتاحه نظرة قائد إنساني يحمل هم الوطنين ويرعى مصالحهم وحياتهم وصحتهم ولأن منطقة الجهراء من المناطق الكبيرة التي تحتاج إلى مثل هذه المشاريع التي تخدم المحافظة.لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

أ- ربط مستشفى الجهراء تعليمياً بكلية الطب لاستيعاب طلبة الطب و تعليمهم وتدريبهم، على غرار المستشفيات الأخرى.

٢- ارتباط الأطباء خرّيجي البورادات المحلية والإقليمية والعالمية تعليميا بكلية الطب أسوة بزملائهم في المستشفيات المذكورة أعلاه للمساهمة في تعليم وتدريب وإلقاء المحاضرات في كلية الطب ما من شأنه رفع المستوى التعليمي في كلية الطب وكذلك نقل مستشفى الجهراء نقلة نوعية في مجال التدريب والتعليم.

٣- زيادة التعاون بين مستشفى الجهراء ومعهد الكويت للاختصاصات الطبية (kims)، لاستيعاب عدد أكبر من الأطباء الخرّيجين في البرامج التدريبية في مستشفى الجهراء تماشيا مع سياسة المستشفى لزيادة السعة السريرية للمرضى

طالب بتغيير النهج وتفعيل خطة الإحلال

العدساني : تعهد حكومي بزيادة أعداد الكويتيين في « الفتوى والتشريع »

■ عدد الوافدين المعينين زاد اكثر من 260 % في السنوات الخمس الاخيرة

رياض العدساني

■ اللجنة اتفقت مع الوزير أن يتم زيادة عدد المقبولين في أعلان شهر مارس المقبل

■ هناك أكثر من ألف خريج في تخصص الحقوق متاحين والأساس أن تتم الاستعانة بهم

■ أرفض مقولة أن الكويتي لا يعمل واطالب المسؤولين بالتركيز على الكفاءات الوطنية

■ نحترم ونقدر الوافدين ولا نمانع الاستعانة بخدماتهم مع الحفاظ على حقوق الكويتيين

كشف النائب رياض العدساني عن تعهد نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح للجنة الميزانيات بزيادة أعداد الموظفين الكويتيين في إدارة الفتوى والتشريع وتفعيل خطة الإحلال.

وقال العدساني في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن إدارة الفتوى والتشريع كان مخيبا للآمال فيما يخص توظيف المواطنين واستمرار نهج تعيين الوافدين.

ولفت إلى أن آخر إعلان للتوظيف في إدارة الفتوى والتشريع كان في عام 2011 والإعلان الآخر في الفترة الاخيرة بمعنى ان طوال تلك الفترة لم يكن هناك إعلانات للتوظيف.

وأوضح انه في الفترة ما بين السنتين الماليتين 2014/ 2015 حتى 2018 / 2019 زاد عدد الوافدين المعينين في الفتوى والتشريع اكثر من 260 % بينما يتراوح بين 416 إلى 423 موظفا خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وأفاد أن إدارة الفتوى والتشريع ادرجت 623 درجة وظيفية في 2017 / 2018 ولكن تم إلغاء 200 درجة وظيفية منها وهذا معناه أنه لم يتم توظيف أي مواطن مشددًا على ضرورة التركيز على توظيف المواطنين.

وثمن خطوة الوزير انس الصالح الذي قال إنه يريد فتح باب التعاون مع النواب فيما يخص توظيف الكويتيين وتطبيق سياسة الإحلال وتعزيز دور العنصر الوطني وتطوير الكفاءات الكويتية.

وأعرب العدساني عن احترامه وتقديره للوافدين مشيرًا إلى أنه لا يمانع الاستعانة بخدمات الوافدين مع الحفاظ على حقوق الكويتين في التوظيف.

وأضاف أن اللجنة والوزير اتفقا على المصلحة العامة وأن يتم في شهر مارس المقبل زيادة عدد المقبولين في الإعلان الأخير الصادر عن الإدارة أو أن يطرح إعلان جديد بالإضافة إلى مواكبة الموضوع في تطوير عملية توظيف الكويتيين.

وأشار العدساني إلى انه قدم سؤالا برلمانيًا فيما يخص هذه القضية واستجوب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السابق بسبب ما اعتبره عدم الاتزان بسياسة الإحلال.

وبين أن تقرير المكتب الفني للجنة الميزانيات والحساب الختامي ذكر أن الآلية تتبعها إدارة الفتوى والتشريع وكأنها لا تتفق مع سياسة الإحلال بينما المفترض تعزيز دور العنصر الوطني.

وشدد على أن تخصص الحقوق من التخصصات المتوفرة بحسب إحصائية جامعة الكويت التي تشير إلى وجود أكثر من ألف خريج في هذا التخصص خلال السنوات الثلاث الأخيرة بالإضافة إلى 59 خريج دراسات عليا.

وأكد أنه على ضوء ذلك فإن الأساس أن تتم الاستعانة بهم هذا بالإضافة إلى أعداد الدارسين على نفقتهم الخاصة سواء في الجامعات المحلية أو الخارجية.

وأكد العدساني رفضه مقولة بعض المسؤولين بأن الكويتي لا يعمل من أجل تبرير الاستعانة بالوافدين مطالبًا المسؤولين بالتركيز على الكفاءات الوطنية وعدم الرضوخ للمحسوبيات والترضيات والواسطة في التعيينات

السويط يقترح فتح المحميات الطبيعية للمواطنين في فترة الأعياد الوطنية

أعلن النائب نامر السويط عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته:

"نظراً لأن المحميات تتمتع بجمال خلاب فهي تجمع بين جمال الطبيعة والمحافظة على النبات الطبيعي والتنوع البيولوجي وهي متنزهات طبيعية تم تحديدها لغرض حماية البيئة والتحكم في استغلال الموارد وتوفير مجال للأبحاث والتعليم والسياحة والترفيه بصورة رشيدة ولما كان أهل الكويت لا يعرفون الكثير عنها كما أن احتفالات الأعياد الوطنية فرصة مناسبة ليتعرف المواطنون على جمال الطبيعة الكويتية في هذه المحميات والاستمتاع بها خصوصاً أن معظمها يقع في المناطق الشمالية حيث الجو الربيعي المعتدل، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"فتح المحميات الطبيعية للمواطنين في فترة الأعياد الوطنية لتبدأ كل عام من أول فبراير حتى نهاية موسم الربيع من دون دخول السيارات إليها مع وضع آليات وضوابط للحفاظ على جمال هذه المحميات وحماية ما فيها من كائنات حية نادرة الوجود